

<p>دكتور خالد محمد العروسي الأستاذ المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة</p>	<p><b>مسألة العام في الأشخاص</b> <b>هل يستلزم عموم الأحوال</b> <b>والأزمنة والبقاء؟</b></p>
---	---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ملخص البحث

صدق ابن دقيق العيد- رحمه الله- حين قال: "أصول الفقه هو الذي يقضى ولا يقضى عليه"، ومن قواعده العظيمة، التي كانت قاضية وحاكمة على كثير من المسائل، هذه القاعدة وهي: العام في الأشخاص هل هو عام في الأزمنة والأمكنة والأحوال؟ أو: العام في الشيء هل هو عام في متعلقاته؟

وهذه القاعدة التي تناولتها في هذا البحث، بقيت قرونا طويلة، خاملة غير مذكورة، وإن ذكرت، فتذكر عرضاً في ثنايا الكلام، حتى أثارها المتأخرون من الأئمة. فاختلّفوا فيها اختلافاً عظيماً. وهذا البحث الذي أقدمه بين يديك، هو جهد المقل، جمعت فيه تحقيقات الأئمة، وأزلت بعض الاضطراب الذي وقع فيه بعضهم، لا سيما في تعيين موضع الخلاف، وتوجيه بعض الأدلة، وجمعت من المسائل التي فرعها العلماء من هذه القاعدة.

وتكون هذا البحث من مقدمة وفصلين:

أما المقدمة، فنذكر فيها أهمية هذه المسألة، وخصائصها.

أما الفصل الأول فجعلته توطئة وتمهيدا للمسألة ، وتكون من أربعة مباحث هي:

الأول: تعريف العام.

الثاني: صيغ العموم .

الثالث: تعريف المطلق.

الرابع: الفرق بين العام والمطلق.

أما الفصل الثاني ، فهو الذي يتعلّق بهذه المسألة ، وتكون من ستة مباحث هي :

الأول: صورة المسألة وموضعها في كتب الأصول .

الثاني: أصل المسألة وموضع النزاع.

الثالث: مذاهب العلماء وتحقيقاتهم للمسألة.

الرابع: أدلة العلماء ومناقشتها.

الخامس : المسائل المفرعة على هذه القاعدة.

السادس: الترجيح بين المذاهب.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

د/ خالد محمد العروسي عبد القادر

## المقدمة

الحمد لله ، حمداً توجبه سوابغ نعمه ، التي لا تعد ولا تحصى ،  
رفع بالعلم قدراً العلماء ، فجعلهم ورثة الأنبياء .

وصلى الله على سيدنا محمد ، المبعوث إلى الناس كافة ، بين يدي  
الساعة بشيراً ونذيراً ، فهدى الله به من شاء من عباده ، وفتح برسالاته  
قلوباً غلفاً ، وعبونا عمياً ، وآذانا صماً ، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم  
بإحسان ، إلى يوم الدين ، وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد : فإن من سمات هذا الدين العظيم ، العموم والشمول في  
الأفراد ، فهو يخاطب الناس كافة ، أحمرهم ، وأسودهم ، من شهد الوحي  
وصحب الرسول ﷺ ومن جاء بعدهم إلى أن تقوم الساعة قال ﷺ  
"والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة ، يهودي ولا نصراني ،  
ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار"<sup>(١)</sup> .

ومن سماته العموم والشمول في أحكامه وقضاياه ، فكل خطاب  
عام قد شمل في دلالته كل حادثة وقعت في الماضي ، وتقع الآن ، أو  
يمكن وقوعها في المستقبل . فما حكم به على زان ، أو سارق ، فهو حكم  
على كل زان ، أو سارق إلى أن تقوم الساعة .

لهذا وغيره اعتنى الأصوليون كل العناية ، بباب العموم ، فأفردوا  
لمسائله ومباحثه مصنفات اختصت به ، ككتاب " تَلْفِيحِ الْفَهْمِ فِي تَقْرِيحِ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب وجوب الإيمان برسالة نينا

محمد ﷺ رقم (١٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

صينغ العموم<sup>(١)</sup> و"أحكام كل وما عليه تدل"<sup>(٢)</sup> وغيرها.

وحسبك أنهم يفخرون لورود لفظ العموم على لسان الأئمة كالشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

والمسائل التي اندرجت تحت هذا الباب ، مسائل عظيمة الشأن ، جليلة القدر ، شغلت الأئمة ، وتسابق أهل التحقيق في تقريرها ، واستخراج لطائف معانيها ، وقواعد مبانيها ، حتى صار اللغويون وأهل البيان عالمة عليهم في تحرير بعض دلالات الألفاظ.

والمسألة التي نحن بصددنا هي : هل العام في الأشخاص ، يستلزم العموم في الأزمنة والأمكنة والأحوال ؟ وجعل لها آخرون عنوانا يقول : العام في شيء ، هل هو عام في مفرداته ومترقاته؟ وهي من عظيم هذه المسائل وجليها ، إلا أنها امتازت بخصائص ، جعلتها نسيج وحدها بين المسائل الأخرى ، فقد بقيت خاملة غير مذكورة ، حتى أشار صيدها بعض المتأخرين - في آخر القرن السادس - فتسابق أهل الشأن لاقتناص فوائدها ، وتقييد شواردها ، فأصاب من أصاب الرمي ، فأتى بالعجب بالعجاب ، من تحقيقات بدیعة ونكت لطيفة ، مما سنقف عليه

(١) هو للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكليدي العلاني الشافعي

الدمشقي (ت ٧٦١ هـ).

(٢) هو نقاضي القضاة نقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي (ت

٧٥٦ هـ)

(٣) انظر المسودة ص ٨١.

خلال هذا البحث إن شاء الله ، وأخطأ من أخطأ الرمي ، فاجتهد ، ولا يلام المرء بعد اجتهاد.

ومن خصائص هذه المسألة أيضاً ، تفرقها بين مصنفات الأصول ، وكتب الأحكام ، فمن رام تحقيقها في مظانها- أي كتب الأصول- فما شفى غليلاً ، وبقيت نفسه على تشوف وتطلع ، حتى يعود إلى بقية كتب الأحكام التي تناولت هذه المسألة.

وفي هذا البحث ، الذي أقدمه بين يديك ، قمت بجمع ما تبعثر ، ونظم ما انتثر من هذه المسائل ، مبيناً ما أبهم من كلام العلماء ، مفصلاً أقوالهم ، منقحاً ما اضطربت فيه تحقیقاتهم ، محزراً لموضع النزاع والخلاف ، مستعينا على هذا كله بأقوال المحققين منهم ، وبما صح من لوازم مذاهبهم.

ويبقى شيء أخير يجدر ذكره ، وهو مأخذ يؤخذ على الذاكرين لهذه القاعدة ، وهو أنهم أغفلوا ذكر المسائل الفقهية المخرجة عليها ، حتى المصنفات التي عنيت بهذا الفن ، خلت عن ذكرها أو الإشارة إليها.

لذلك قمت بجمع ما تيسر من هذه المسائل من كتب الفروع والأحكام وغيرها ، ذكرها الأئمة في معرض الاستدلال ، ومن لوازم هذه التخريجات استبان لي كثير من اللبس الذي وقع في تحقیقات بعض الأئمة.

هذا والله تعالى أسأل أن ينفع بذلك دينا ودنيا ، ويجعل هذا العلم نورا يسعى بين أيدينا ، ويصلح أعمالنا ونياتنا ، إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير.

1. The first part of the document is a list of names and titles, including "The Hon. Mr. Justice G. D. C. O'Connell, Chief Justice of the Supreme Court of the State of New South Wales" and "The Hon. Mr. Justice G. D. C. O'Connell, Chief Justice of the Supreme Court of the State of New South Wales".

The following is a list of names and titles, including "The Hon. Mr. Justice G. D. C. O'Connell, Chief Justice of the Supreme Court of the State of New South Wales" and "The Hon. Mr. Justice G. D. C. O'Connell, Chief Justice of the Supreme Court of the State of New South Wales".

## الفصل الأول

### المبحث الأولي : تعريف العام

العام لغة : شمول أمر المتعدد ، يقال : عمهم الأمر يعمهم عموماً : أي شملهم<sup>(١)</sup> . واصطلاحاً: "اللفظ المستغرق لما يصلح له".  
وهذا تعريف أبي الحسين البصري<sup>(٢)</sup> ، وابن السمعاني<sup>(٣)</sup> ، واختاره الرازي<sup>(٤)</sup> وزاد عليه : "بحسب وضع واحد"<sup>(٥)</sup> احترازاً عما يتناوله بوضعين فصاعداً كالمشترك ، واختار هذا التعريف أتباع الإمام ، وطائفة من الأصوليين<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) انظر: لسان العرب، مادة (عمم) .
  - (٢) هو محمد بن علي بن الطيب ، المعتزلي ، أحد أئمتهم، صاحب "المعتمد" و"شرح الأصول الخمسة" ، سكن بغداد وتوفي بها سنة ٤٣٦ هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب : ٤٠ / ٧ ، الأعلام : ٢٧٥ / ٦ .
  - (٣) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي الشافعي ، أبو المظفر ، صاحب "قواطع الأدلة" ولد سنة ٤٢٦ وتوفي سنة ٤٨٩ . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية : ٣٣٥ / ٥ ، الأعلام : ١١٢ / ٧ .
  - (٤) هو محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازي ، يعرف بابن الخطيب ، صاحب "المحصول" و"التفسير" . توفي سنة ٦٠٦ هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب : ٤٠ / ٧ ، الأعلام : ٣١٣ / ٦ .
  - (٥) انظر التعريف الأول وبهذا القيد في : المعتمد : ٢٠٣ / ١ ، قواطع الأدلة : ٢٨٢ / ١ ، الكاشف : ٢١٤ / ٤ .
  - (٦) انظر: نهاية السؤل : ٣١٢ / ٢ ، العدة : ١٤٠ / ١ ، البحر المحيط : ٥ / ٣ .

وعرفه الغزالي<sup>(١)</sup> بقوله: "اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدا"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الحاجب<sup>(٣)</sup>: "والأولى: ما دل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقاً ضريبة"<sup>(٤)</sup> أي: دفعة.

ويجىء كلام العرب بالإضافة إلى العموم والخصوص على أربعة أقسام:

- ١- عام يراد به العام نحو: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥].
- ٢- خاص يراد به الخاص نحو: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا رَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧].

(١) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي ، أبو حامد ، حجة الإسلام ، صاحب "المستصفى" و"إحياء علوم الدين" ، توفي سنة ٥٠٥ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب: ١٨/٥ ، الأعلام: ٢٢/٧ .

(٢) انظر: المستصفى: ٣٢/٢ .

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المالكي ، جمال الدين ، أبو عمرو ، المعروف بابن الحاجب ، صاحب "مختصر المنتهى" و"الكافية" توفي سنة ٦٤٦ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب: ٤٠٥/٧ ، الأعلام : ٢١١/٤ .

(٤) انظر: رفع الحاجب : ٦١/٣ .



٣- عام يراد به الخاص نحو: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل : ٢٣]

ونحو ﴿ تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف : ٢٥] .

٤- خاص يراد به العام نحو: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُمَّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا ﴾

[الإسراء: ٢٣] .

خص التأقيف بالنهي عنه ، والمراد النهي عن جميع أنواع أذاهما .  
قال الطوفي<sup>(١)</sup> بعد أن ساق ما تقدم : "فاعرف هذه القاعدة فإنه لا يخرج  
عنها شيء من الكلام"<sup>(٢)</sup> .

ثم إن مدلول العموم كلية ، لا كل ، ولا كلى ، والكلية هي التي  
يحكم فيها على كل فرد ، فرد ، بحيث لا يبقى فرد . أما الكل فالحكم عليه  
باعتبار المجموع .

ومثال الكلية قولك : كل رجل يشبعه رغيفان غالبا ، فصدق هذا  
القول باعتبار الكلية ، لا باعتبار الكل الذي هو المجموع ، لأن المجموع  
لا يشبعه رغيفان .

(١) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي البغدادي الحنبلي ، أبو  
الربيع ، نجم الدين ، صاحب "شرح مختصر الروضة" و"التعيين شرح  
الأربعين" توفي سنة ٧١٦ هـ . انظر ترجمته في: شذرات الذهب : ٧١/٨ ،  
الأعلام : ١٢٧/٣ .

(٢) انظر : التعيين شرح الأربعين : ص ٢١٧ .

ومثال الكل قولك : كل رجل منكم يحمل الصخرة ، أي المجموع  
لا كل واحد.

أما الكلي : فهو ما يشترك في مفهومه كثيرون ، كالحیوان  
والإنسان فإنه صادق على جميع أفرادہ<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر: رفع الحاجب : ٨٢/٣ ، شرح الكوكب المنير: ١١٢/٣ ، تيسر  
التحرير: ١٩٣/١.

## البحث الثاني : صيغ العموم

الطرق التي تفيد العموم أربعة هي:

- ١- طريق الشرع ٢- طريق اللغة ٣- طريق العرف ٤- طريق الاستنباط .

والذي يعنينا في هذا البحث هو طريق اللغة : وصيغ العموم التي تندرج تحت هذا الطريق خمسة هي:

أ- الأسماء التي تقع أدوات في الشرط ، وهي من أعلى صيغ العموم ، نحو : "من" فيمن يعقل كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢] .

و "ما" فيما لا يعقل كقوله تعالى: ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ ﴾

[آل عمران : ١٩١]

و"أي" في العقلاء وغيرهم نحو: أي الرجال لقيت، وأي السدواب ركبت.

و"أين" و"أتى" و"حيث" لعموم المكان، و"متى" و"أيان" لعموم الزمان، فنقول: "حيثما أتيتني أكرمك" عم كل مكان ، وإذا قلت: "متى جئت أكرمك" عم كل زمان.

٢- ما عرف باللام غير العهدية ، وهو إما لفظ واحد نحو: قوله

تعالى: ﴿ الرَّأْيِيَّةُ وَالرَّزَانِي ﴾ [النور: ٢] أو جمع ، ثم الجمع إما أن يكون له

واحد من لفظه كـ "المسلمين"، و"المشركين"، و"الذين"، فواحد: "المسلم"، "المشرك"، و"الذي". أو لا يكون له واحد من لفظه نحو: "الناس"، و"الماء"، و"التراب"، فلا يقال فيه: "تاسة"، أو "مائة"، أو "ترابة"، لأن هذه الألفاظ وضعت لتدل على جنس مدلولها، لا على آحاده منفردة.

٣- لفظ الجمع واسم الجنس إذا أضيفا إلى معرفة نحو: رأيت عبيد زيد، وشاهدت مال عمرو، اقتضى ذلك أن الرؤية والمشاهدة كانت لجميع ذلك.

٤- لفظ "كل" و"جميع" وما تصرف منها نحو: أجمع وأجمعين، وهما أقوى الصيغ نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨] ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص: ٧٣].

٥- النكرة والفعل في سياق النفي وكذلك في النهي لأنه في معنى النفي، صرح بذلك أهل العربية؛ مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١].

(١) انظر هذا المبحث في: شرح مختصر الروضة ٢/٤٦٥-٤٧٤، المسودة:

وقد وضع الأصوليون قيودا لإفادَة هذه الأقسام العموم وهي : أن لا تقوم قرينة أو دليل يدل على تخصيصه ، أو على أن المراد بها الخصوص فيكون من باب إطلاق العام وإرادة الخاص .

وقد ضربت صفحا عن ذكر بعض الصيغ التي وقع فيها خلاف بين الأصوليين المفرد المضاف لمعرفة ، والجمع المنكر ، والنكرة في سياق الأمر ، ونحوها ، وبسط الكلام في هذا الخلاف ، ليس من غرض هذا البحث .

### المبحث الثالث تعريف المطلق

المطلق لغة: مأخوذ من الإرسال والانفكاك عن القيد، يقال: ناقصة  
طلق وطلق: أي لا عقال عليها. والطلاق: الأسير الذي أطلق عنه  
إساره، وخلي سبيله<sup>(١)</sup>.

وفي اصطلاح الأصوليين: "ما دل على شائع في جنسه" وهو  
تعريف ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>.

وقال الأمدي<sup>(٣)</sup>: "المطلق: النكرة في سياق الإثبات"<sup>(٤)</sup>.

مثاله قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣]، وقوله ﷺ

"لا نكاح إلا بولي"<sup>(٥)</sup> فكل واحد من لفظ الرقبة والولي، قد يتناول واحداً  
غير معين من جنس الرقاب والأولياء<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: لسان العرب مادة (طلق)، شرح الكوكب المنير: ٣٩٢/٣.

(٢) انظر: رفع الحاجب: ٣٦٦/٢.

(٣) هو علي بن محمد بن سالم التعلبي، أبو الحسن، سيف الدين الأمدي،

صاحب "الإحكام في أصول الأحكام" و"منتهى السؤل" توفي بدمشق سنة ٦٣١

هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٢٥٣/٧، الأعلام: ٣٣٢/٤.

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١٦٢/٢.

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب الولي رقم (٢٠٨٥)، والترمذي في

كتاب النكاح، باب ما جاء: لا نكاح إلا بولي رقم (١١٠١) عن أبي موسى

الأشعري رضي الله عنه.

قال ابن حجر في تلخيص الحبير: ١٥٦/٣: "وقد اختلف في وصله وإرساله.

وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ".

ويقابل المطلق: "المقيد" وهو: "ما تناول معينا أو موصوفا بزائد على حقيقة جنسه"<sup>(١)</sup>.

ومثاله: أعتق زيدا من العبيد، فقد تناول زيدا دون غيره، وما كان موصوفا بوصف زائد على حقيقة جنسه نحو: ﴿فَتَحْرِيرِ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿فَصِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَابِعِينَ﴾ [النساء: ٩٢]، فوصف الرقبة بالإيمان، والشهرين بالتتابع، وذلك وصف زائد على حقيقة جنس الرقبة والشهرين، لأن الرقبة قد تكون مؤمنة وكافرة، والشهرين قد يكونان متتابعين وغير متتابعين.

وتفاوت مراتب المقيد في تقييده، فكلما كانت القيود أكثر، كانت رتبته في التقييد أعلى وهو فيه أدخل، فقوله تعالى: ﴿الْمُتَّابِعُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢] أعلى رتبة في التقييد وأدخل من اقتصاره على بعض الصفات المذكورة، فكلما كثرت الأوصاف المخصصة المميزة للذات من غيرها، كانت رتبة التخصيص والتقييد فيها أعلى<sup>(٢)</sup>.

(٦) انظر: شرح مختصر الروضة: ٦٣٠/٢، شرح الكوكب المنير: ٣٩٢/٣.

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: شرح مختصر الروضة: ٦٣٣/٢ - ٦٣٤، شرح الكوكب المنير:

### المبحث الرابع : الفرق بين العام والمطلق

المطلق في الحقيقة قسم من أقسام العموم ، إلا أن عمومته بدلي ، والعام عمومته شمولي ، وسمي عاماً بسبب أن موارده غير منحصرة ، فقله تعالى : ﴿ فحرير رقبة ﴾ [النساء: ٩٢] مطلق على فرد شائع في أفرادها يتناولها على سبيل البديل ، فلا يجب عليه أن يعتق كل ما يسمى رقبة ، ويسمى أيضاً عموم الصلاحية بخلاف عموم الشمول فإنه يلزم تتبع الأفراد الداخلة تحت اللفظ ، ومدلوله - كما سبق - "كلية" وهي الحكم على كل فرد من أفراد تلك المادة ، حتى لا يبقى منها فرد ، أما عموم البديل فإنه كلي" وهو الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه<sup>(١)</sup> .

وهذا المبحث هو حرف المسألة التي نحن بصددنا ، فاجعله منك على ذكر .

(١) انظر : تلقيح الفهوم: ص ٩٤ - ٩٦ .



## الفصل الثاني

### المبحث الأول: صورة المماثلة وموضعها في كتب الأصول

يضرب الأصوليون مثلاً لهذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿ فَاَقْتُلُوا

المشركين ﴾ [التوبة: ٥٠] فهي عامة في كل مشرك . فمن قال : إن عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع يقول : معنى الآية : اقتلوا كل مشرك ، على أي حال كان ، وفي أي زمان ومكان كان ، إلا ما خص منه البعض كأهل الذمة .

أما من قال: إن العام في الأشخاص مطلق في المذكورات ، فلا تعم الصيغة في شيء من هذه الأربيع ، فإذا قال : اقتلوا المشركين ، عم كل مشرك لعموم الصيغة بحيث لا يبقى فرد ، لكنه لا يعم الأحوال ، حتى لا يقتل في حال الهدنة والذمة ، ولا يعم المكان ، حتى يدل على المشركين في أرض الهند مثلاً ، ولا الأزمان حتى يدل على يوم السبت مثلاً ، فهي مطلقة في هذه الأربيع ، لا يدل عليها بنفي ولا إثبات ، فإذا جاءت السنة مثلاً بحكم ، كاستثناء أهل الذمة ، لم يكن ذلك مخالفاً لظاهر لفظ القرآن ، بل هو بيان لما لم يتعرض له<sup>(١)</sup> .

وهذا المثال على هذا الوجه ، إنما يذكر تجوزاً ، وإلا فهو غير صالح لتصوير أصل المسألة وذلك لأن الآية قد وجدت فيها قرينة تدل

(١) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٠ ، شرح المحلى على جمع الجوامع: ١/٤٠٨ ،

أصول ابن مفلح : ٢ / ٨٤١ .

على عموم الأمانة وهي قوله تعالى: ﴿حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] و"حيث" تفيد عموم المكان وأكد هذا العموم بقوله: "وجدتموهم"، وما كان فيه قرينة تدل على العموم لا يصلح أن يكون مثالا للقاعدة<sup>(١)</sup>.

وخير من هذا المثال المذكور ما نقل عن القاضي أبي يعلى<sup>(٢)</sup> محتجا على جواز القضاء في المسجد بقوله تعالى ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]. فقيل له: هذا أمر بالحكم، لا يدل على المكان، فقال: هو أمر بالحكم في عموم الأمانة والأزمنة إلا ما خصه الدليل.

والمخالف يقول: هو مطلق في الأمانة والأزمنة، والمطلق يخرج من عهدة العمل به بصورة، وقد عملنا بهذا الأمر- في دار القضاء مثلاً- فبقى ما عداه مسكوتا عنه لم يتناوله النص بإذن أو منع، فمن قال بجواز القضاء في المسجد يحتاج إلى دليل جديد<sup>(٣)</sup>. وأكثر الأصوليين يبحثون هذه المسألة في باب العموم، عند ذكر دلالة العموم ومدلوله<sup>(٤)</sup>. وآخرون

(١) انظر: البحر المحيط: ٣/ ٣٢، الإعلام: ١/ ٤٥٥.

(٢) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد، أبو يعلى الفراء الحنبلي، صاحب "العدة" و"الحكام السلطانية" توفي سنة ٤٥٨ هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٥/ ٢٥٢، الأعلام: ٦/ ٩٩.

(٣) انظر: المسودة ص ٨٨، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٣١١.

(٤) انظر: شرح الكوكب المنير: ٣/ ١١٥، رفع الحاجب: ٣/ ٨٣، شرح المحلى على جمع الجوامع: ١/ ٤٠٨، الإبهاج: ٢/ ٨٦.

يعيدون ذكرها في باب المطلق - لما بين المطلق والعام من نسب - فدلالة المطلق كالعام لكنه على البذل ، فيقولون : الأمر بالمطلق هل يكون أمراً بمفرداته ويكون عاماً فيها<sup>(١)</sup> ؟ وبحثها آخرون في دلالة الأمر على التكرار كما فعل الطوفي<sup>(٢)</sup> رحمه الله.

وقد أشكل هذا الأمر على الصنعاني<sup>(٣)</sup> رحمه الله ، فقال ما حاصله : إنه لا ملازمة بين إفادة الأمر التكرار وهذه المسألة ، ثم قال : "فإنه إذا أوقع الرجل الصلاة المأمور بها في المثال - وهو قوله : ليصل كل رجل ركعتين - مرة واحدة برئت نمته وعد ممثلاً عند الجمهور ، ولا يقولون بأنه يتكرر عليه الأمر أصلاً ، فهذا الذي ذكره<sup>(٤)</sup> ليس من محل النزاع في ورد ولا صدر"<sup>(٥)</sup>

(١) انظر : أصول ابن مفلح : ٣ / ٩٩٤ ، المسودة : ص ٨٨ ، القواعد والفوائد الأصولية : ص ٣١١ .

(٢) انظر : شرح مختصر الروضة : ٣٧٧ / ٢ .

(٣) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني الصنعاني ، يعرف بالأمير ، ويلقب بالمؤيد بالله ، من مصنفاة "سبل السلام" ، شرح بلوغ المرام" وشرح الجامع الصغير" وغيرها ، توفي سنة ١١٨٢ هـ .

انظر ترجمته في : الأعلام : ٣٨ / ٦ .

(٤) ويقصد الجلال المحلى شارح جمع الجوامع

(٥) انظر : حاشية الصنعاني على أحكام الأحكام : ١ / ٢٤١ .

والحق أن مسألة إفادة الأمر للتكرار ، والمسألة التي نحن بصددھا ، قد جاءتا في قرن واحد ، وبينھما تلازم لا يخفى ، يقول الزركشي<sup>(١)</sup> :  
 "واعلم أن بعضهم يعبر عن التكرار بالعموم ، لأن أوامر الشرع مما يستلزم فيه العموم التكرار إن قلنا : إن العام في الأشخاص عام في الأحوال والأزمنة"<sup>(٢)</sup> . وإذا وجدت من يقول : إن العام في الأشخاص ، عام في الأحوال والأزمنة ، ثم يقول : إن الأمر لا يفيد التكرار ، فقوله هذا مبني على دليل خارجي ، أو قرينة ترجحت عنده أوجبت الخروج عن هذا التلازم .

(١) هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، الشافعي ، ويلقب بالمنهاجي ،

صاحب "البحر المحيط" و"البرهان" ، توفي سنة ٧٩٤ . انظر ترجمته في :

شذرا الذهب ٥٧٢/٨ ، والأعلام : ٦٠/٦ .

(٢) انظر : البحر المحيط : ٣٨٦/٢ .

## المبحث الثاني : أصل المسألة وموضع النزاع

يقول الزركشي : 'يظن كثير من الناس أن البحث في هذه المسألة مما أثاره المتأخرون ، وليس كذلك ، بل وقع في كلام من قبلهم".

وما قاله صاحب البحر صحيح في الجملة ، وإذا شئت التفصيل فالحق أن هذه مسألة كانت خاملة ، لا تذكر إلا عرضاً في تضاعيف المباحث من غير تدليل أو تحرير ، وكأنها مسلمة من المسلمات . حتى تلقفها شهاب الدين القرافي<sup>(١)</sup> ، وشغف بها ، فما يزال يذكرها ويكررها في مصنفاته من غير استثناء<sup>(٢)</sup> ، وهو صاحب الدعوى المخالفة لما درج عليه السابقون فقال : إن العام في الأشخاص مطلق في أحوالهم ، فلما تصدى له تقي الدين ابن دقيق العيد<sup>(٣)</sup> - وكانا يتناظران<sup>(٤)</sup> - وعرض به ، في شرحي العمدة والإمام<sup>(٥)</sup> ، سلكت بعد ذلك مسالك الخلاف ، فتعاهدنا

(١) هو أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المالكي ، أبو العباس شهاب الدين صاحب "فنايس الأصول في شرح المحصول" و"الفروق". توفي سنة ٦٨٤ هـ. انظر ترجمته في: الأعلام: ١/ ٩٥.

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول: ص ٢٠٠ ، الفروق : ١/ ١٣٨ ، فنايس الأصول: ١٩٩٥/٤ .

(٣) هو محمد بن علي بن وهب القشيري ، أبو الفتح ، تقي الدين ، المعروف بابن دقيق العيد ، صاحب " إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام" و"شرح الإمام". توفي سنة ٧٥٢ هـ . انظر ترجمته في: شذرات الذهب ١١/٧ ، الأعلام: ٢٨٣/٦ .

(٤) ذكر ذلك ابن الملقن في الأعلام : ١/ ٤٥٤.

(٥) انظر: إحكام الأحكام : ١/ ٥٤ ، شرح الإمام: ١/ ٢٧٥.

الأصوليون من بعدهما بالبيان والتفصيل ، وانتصر كل فريق لفرعي هذه المسألة بالتدليل والتحقيق والتحرير .

والقول بأن العام في الأشخاص عام في متعلقاته هو المعروف والمشهور عند العلماء ، وممن صرح بها ابن السمعاني في الكلام على استصحاب الحال فقال : "لأن لفظ العموم دل على استغراقه جميع ما يتناوله اللفظ في أصل الوضع في الأعيان والأزمان ، فأبي عبيد بن عمير ثبت فيها الحكم ، وأي زمان وجدت ثبت فيه الحكم بكون اللفظ دالاً عليه ويتناوله بعمومه"<sup>(١)</sup>.

وكذلك فعل فخر الدين الرازي في "مصوله" ، جواباً على سؤال فقال: "إنه في كان أمراً بجميع الأقيسة ، كان متناولاً- لا محالة- لجميع الأوقات ، وإلا قدح ذلك في كونه متناولاً لكل الأقيسة"<sup>(٢)</sup> .  
ونص عليها القاضي أبو يعلى كما تقدم<sup>(٣)</sup> .

ونذكرها أبو الخطاب<sup>(٤)</sup> في التمهيد فقال: "المطلق يشتمل على جميع صفات الشيء وأحواله"<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر: قواعد الأدلة: ٣/٣٦٣.

(٢) انظر: الكاشف: ١٨٢/٦ .

(٣) انظر: المبحث الأول من هذا الفصل.

(٤) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوثانسي ، البغدادي ، الحنبلي ، أبو الخطاب ، صاحب "التمهيد" و"الخلاص الكبير" ، توفي سنة ٥١٠ هـ ببغداد . انظر ترجمته في: شذرات الذهب : ٤٥/٦ ، الأعلام: ٢٩١/٥ .

(٥) انظر: التمهيد : ١٨٧/٢ . وانظر كذلك : القواعد والفوائد الأصولية : ص ٣١١ .

وهؤلاء المذكورون قد صرحوا بهذه القاعدة تصريحاً لا لبس فيه ،  
وهناك نقول عن الأئمة يفيد ظاهر كلامهم العمل بها منها:

ما قاله الإمام أحمد في قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾  
[النساء : ١١] ، ظاهرها على العموم أن من وقع عليه اسم "ولد" فله ما  
فرض الله . وكان رسول الله ﷺ هو المعبر عن الكتاب : أن الآية إنما  
قصدت المسلم لا الكافر<sup>(١)</sup> .

ووجه الدلالة أن الإمام أحمد فهم من عموم لفظ "أولادكم" عموم  
أحوالهم ، فيشمل حال الكفر والإسلام ، حتى جاء التخصيص منه ﷺ  
فبين أن المقصود المسلم لا الكافر .

وكلام الإمام أحمد ظاهر ظهوراً بيناً في العمل بهذه القاعدة ، إلا  
أن المخالفين من بعض الحنابلة يقولون : تسمية أحمد له عاماً في  
الأشخاص قصد به عموم بدل ، لا شمول<sup>(٢)</sup> .

ومن هذه النقول ما ذكره الزركشي نقلاً عن الغزالي في "فتاويه"  
فإنه قال فيما إذا قال لأمهته الحامل: كل ولد تلدينه فهو حر ، أنه كما يشمل  
الذكر والأنثى، يشمل اختلاف الوقت فينبغي أن يعم ويتكرر .

وما نص عليه الشافعي فيما إذا قال الرجل لزوجته : أنت طالق ،  
ثم قال : أردت إن دخلت الدار ، أنه لا يدين ، وإذا نوى إلى شهرين يدين

(١) انظر: أصول ابن مفلح : ٨٤٠/٢ ، القواعد والفوائد الأصولية : ص ٣١٢ .

(٢) انظر: أصول ابن مفلح : ٨٤٠/٢ ، القواعد والفوائد الأصولية : ص ٣١٢ .

ففرق بين الزمان والمكان ، ثم نقل عن بعض أئمة الشافعية أنه لا فرق ، بل هو عام في الزمان والمكان<sup>(١)</sup> .

وأحسب أن في هذين المثالين نظر ، وذلك لأن في اللفظ قرينة تدل على عموم الزمان والحال ، وذلك لأنه علق العتق والطلاق على شرط ، وهو يقتضي التكرار ، فيكون عاماً في الزمان ، لذا لم أف على من استدل من هذين النقلين على هذه المسألة من الشافعية ، والزركشي لم يجزم بنسبة هذه المسألة للشافعي والغزالي ، بل قال : هو ظاهر كلامهم .

أما الفرع الآخر لهذه المسألة ، وهو القول: إن العام في الأشخاص مطلق في الأزمان والبقاع والأحوال والتعلقات ، فإن الباحث ليجد أن أغلب مصنفات الأصول تنسبها للقرافي والأصفهاني<sup>(٢)</sup> دون غيرهما ، بل قد نفى بعض العلماء أن يكون أحد قد قال بقولهما<sup>(٣)</sup> ، وكأنها مسألة ابتدعها القرافي ووافقه الأصفهاني ، ثم ماتت بموتهما .

وليس الأمر كذلك ، بل لهذه المسألة سلف سبقوا القرافي إليها ، وخلف ورثوها عنه وعملوا بها . فممن صرح بفرع هذه المسألة عن المتقدمين سيف الدين الأمدي ، فإنه قال في الكلام على قول الصحابي هل

(١) انظر: البحر المحيط : ٣٠/٣ .

(٢) هو محمد بن محمود بن محمد بن عباد ، العجلي ، الشافعي ، أبو عبد الله ، شمس الدين الأصفهاني ، صاحب "الكاشف عن المحصول" و"غاية المطلب" . توفي بالقاهرة سنة ٦٨٨ هـ . انظر ترجمته في: شذرات الذهب : ٧١٠/٧ ، الأعلام: ٨٧/٧٨ .

(٣) انظر: سلم الوصول لشرح نهاية السؤل: ٣ / ٣٤١ .



هو حجة ، جوابا عن الاحتجاج بقوله ﷺ : "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"<sup>(١)</sup> : "إن الخبر وإن كان عاماً في الأصحاب والمقتدين بهم ، على أن ما فيه الاقتداء غير عام ، ولا يلزم من العموم في الأشخاص ، العموم في الأحوال"<sup>(٢)</sup> وصرح بها أيضاً مجد الدين ابن تيمية<sup>(٣)</sup> في المسودة فقال: ((ثم فرق بين أفراد الفعل وبين لوازم الفعل من المكان والزمان والأحوال ، فالصواب أن مثل هذا لم يتعرض له الأمر لا بإذن ولا يمنع<sup>(٤)</sup>)).

واستدل بها ابن قدامة<sup>(٥)</sup> في موضع من كتابه "المغني" ، وإن كان المشهور عنه القول الأول<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) الحديث أخرجه عبد بن حميد في مسنده عن ابن عمر ، ولا يصح. انظر: المطالب العلية : ١٤٦ / ٤ .
- (٢) الإحكام في أصول الأحكام : ٢٢٧/٣ .
- (٣) هو عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية الحنبلي ، أبو البركات ، مجد الدين ، صاحب ، "المنقى من أحاديث الأحكام" و"المحرر" توفي سنة ٦٥٢ هـ . انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٧ / ٤٤٣ ، والأعلام ٦/٤ .
- (٤) انظر المسودو : ص ٨٩ .
- (٥) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي ، موفق الدين ، أبو محمد ، صاحب "المغني" ، و"روضة الناظر". توفي سنة ٦٢٠ هـ . انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٧ / ١٥٥ ، الأعلام: ٦٧/٤ .
- (٦) انظر : أصول ابن مفلح : ٩٩٥/٣ .

وعمل بفرع هذه المسألة من المتأخرين أبو العباس بن تيمية<sup>(١)</sup> وابن قاضي الجبل<sup>(٢)</sup> وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

أما موضع النزاع في هذه المسألة ، فيجري في العام الذي في سياق النفي ، والعام الذي في سياق الأمر ، وألا توجد صيغة من صيغ العموم الدالة على عموم الزمان أو المكان أو الحال .

وحجر تاج الدين السبكي<sup>(٤)</sup> رحمه الله الخلاف في العام إذا كان في سياق الإثبات كقوله تعالى: ﴿فَاقتلوا المشركين﴾ [التوبة : ٥] ، ونفسى أن يكون الخلاف في الفعل إذا كان في سياق النفي ، كما لو قيل : لا تقتل مسلماً ، فنظر إلى النهي الذي يفيد التكرار ، فيعم كل زمان ، ثم جعل من لازم عموم الزمان ، عموم المكان والحال، فصار كل فعل في سياق النهي أو النفي يدل على عموم الزمان وضعا وعلى عموم الحال استلزماً ، فلم يبق الخلاف إلا في الفعل الذي في سياق الإثبات<sup>(٥)</sup>.

(١) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحنبلي ، أبو العباس ، تقي الدين ، صاحب "الفتاوى" و"منهاج السنة" ، توفي سنة ٧٢٨ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب : ٨ / ١٤٢ ، الأعلام : ١ / ١٤٤ .

(٢) هو أحمد بن الحسن بن عبد الله المقدسي الحنبلي ، شرف الدين ، أبو العباس ، من تصانيفه "أصول الفقه" و"الفتاوى" . توفي سنة ٧٧١ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب : ٨ / ٣٧٦ ، الأعلام : ١ / ١٤٤ .

(٣) انظر : منهاج السنة : ٤ / ٢١٩ ، شرح الكوكب المنير : ٣ / ١١٦ .

(٤) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي ، أبو نصر ، من تصانيفه "جمع الجوامع" و"رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب" . توفي سنة ٧٧١ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب : ٨ / ٣٨٠ ، الأعلام : ٤ / ١٨٤ .

(٥) انظر : الإبهاج : ٢ / ٨٧ .

وهذا القول الذي ذهب إليه التاج ، لا أعلم أحدا وافقه عليه<sup>(١)</sup>، فهو أولاً غير متجه مع القائلين بأن العام في الأشخاص يستلزم عموم الأزمان والأحوال ، لأنهم جعلوا التلازم بين الأشخاص والأفعال ، وبين الزمان والمكان والحال ، وذلك لحاجة الفعل والشخص إلى ظرف يقع فيه ، وإلى حال يكون فيها ، أما التاج فجعل التلازم بين عموم الزمان وعموم الحال مطلقاً ، وهو ما يخالف مقالة الجمهور. وثانياً إذا سلمنا بالتلازم ، فهو لا يلزم القائلين بأن العام في الأشخاص مطلق في الأزمنة والأحوال ، وسنقف بإذن الله في المسائل المخرجة على هذا الأصل ، مسائل فرعاها القرافي من العام في سياق النفي ، فجعلها عامة في الزمان للنهي ، مطلقة في الأحوال والمتعلقات ، وهذا يخالف ما التزمه السبكي.

ثم يبقى تنبيه أخير يقتضيه المقام ، وهو أن الأصوليين لا يذكرون أول من أحدث هذه المقالة - أي القول بأن العام في الشيء مطلق في أحواله ومتعلقاته- وإن كانوا يتفقون على أنه خلاف المشهور والمعروف، وإذا اجتهدت في تتبع نشأتها، وجدت أن القائلين بهذه المسألة ، كانوا في سنين متقاربة ، في زمن الأمدي ومجد الدين بن تيمية ، ولا تكاد تعرف قبليهم . مما يرجح أن ظهورها كان في أول القرن السابع ، ثم شاعت وذاعت على لسان القرافي . فاجعل هذا التنبيه منك على ذكر ، فهو معين- إن شاء الله- على معرفة الصواب والراجح من هذه الأقوال عند تعرضنا له في المبحث الأخير.

(١) نسب الصنعاني هذا القول للجلال المحطلي في شرحه على جمع الجوامع ، لكنني لم أقف عليه.

### المبحث الثالث : مذاهب العلماء وتحقيقاتهم للمسألة

إذا رجعت إلى كلام الأصوليين في بيان مذاهب العلماء في هذه المسألة ، وجدت أن أكثرهم يقسم المذاهب إلى ثلاثة :

المذهب الأول يقول : إن العام في الأشخاص عام فـي الأزمنة والأمكنة والأحوال.

والثاني يقول: إن العام في الأشخاص ، مطلق في الأزمنة والأمكنة والأحوال.

والثالث مذهب توسط ، جمع بين المقالتين فقال: إنه يعم بطريق الالتزام لا بطريق الوضع<sup>(١)</sup>.

والحق أن مذاهب العلماء لا تعدوا أكثر من قولين ، ومن جعل لهذه المسألة مذاهباً ثالثاً ، فقد وهم ، لأنه ظن أن ابن دقيق العيد يرى أن العام في الأشخاص يدل على عمومته في الأزمنة والأمكنة بطريق الوضع ، وسبب هذا الوهم سيئتين لك من خلال هذا المبحث- إن شاء الله تعالى- وإليك تحقيقات العلماء:

١- تحقيق ابن دقيق العيد : تناول ابن دقيق العيد- رحمه الله- هذه القاعدة في شرح العمدة<sup>(٢)</sup> فأجمل الكلام فيها ، ثم فصلها أحسن

(١) انظر: شرح الكوكب المنير : ١١٩/٣ ، أحكام كل : ص ٦٥٧ ، سلم

الوصول : ٣٤١ / ٢ .

(٢) انظر: إحكام الأحكام : ٥٤/١ .

تفصيل في شرح الإمام<sup>(١)</sup>، فذكر في مقدمة هذا التحقيق التسليم بأن العام في الأشخاص مطلق في الأحوال وغيرها ، إلا أن اعتراضه رحمه الله كان على طريقة الاستدلال ، فالعمل بهذه المقدمة مرضي ، إذا لم يخالف ذلك مقتضى صيغة العموم ، فإن يخالفها كان الحكم للعموم ، محافظة على مقتضى صيغته ، فاللفظ الدال على عموم الذوات ، دال على ثبوت الحكم في كل ذات داخلة تحته ، ولا تخرج عنه ذات إلا بالتخصيص ، فمن قال: إنه يكفي في العمل به صورة واحدة فقد أخرج عدة ذوات ممن شملهم اللفظ العام بغير تخصص.

وقد ضرب لهذا مثلاً فقال: "إذا قال : من دخل داري فأعطه درهماً فمقتضى الصيغة العموم في كل ذات صدق عليها أنها داخلة ، فإذا قال قائل : هو مطلق في الأزمان ، وقد عملت به مرة ، فلا يلزم أن أعمل به أخرى لعدم عموم المطلق ، قلنا له: لما دلت الصيغة على العموم في كل ذات دخلت الدار ، ومن جملتها الذوات الداخلة في آخر النهار ، فإذا أخرجت تلك الذوات فقد أخرجت ما دلت الصيغة على دخوله وهي كل ذات"<sup>(٢)</sup>.

ثم أورد رحمه الله سؤالا على ما سلم به- وهو أن المطلق يكفي في العمل به مرة واحدة- فقال: هل يكفي فيه بالمرة فعلاً- أي بفعل المكلف- أو حملا على المقيد ؟

(١) انظر: شرح الإمام : ١ / ٢٧٥.

(٢) انظر: إحكام الأحكام : ١ / ٥٥.

فإذا قلنا بالفعل فهو مسلم كما إذا قال : أعتق رقبة ، ففعل ذلك مرة ، لا يلزمه إعتاق رقبة أخرى ، لحصول الوفاء بمقتضى الأمر من غير أن نقول باقتضاء اللفظ العموم .

أما إذا قلنا : إنه يكتفى فيه بالمرة الواحدة حملاً على المقيد ، فغير مسلم لأن من مقتضى تقييد المطلق بالصورة المعينة حملاً ، أن لا يحصل الاكتفاء بغيرها ، كما لو قال : أعتق رقبة ، فإن مقتضى الإطلاق أن يحصل الأجزاء بكل ما يسمى رقبة ، وذلك يقتضى الأجزاء به ، فإذا خصصنا الحكم بالرقبة المؤمنة منعنا أجزاء الكافرة ، ومقتضى الإطلاق الأجزاء إن وقع العتق لها ، وما فعلناه خلاف مقتضاه .

إلى أن قال رحمه الله : "تنبه لهذه المواضع التي ترد عليك من ألفاظ الكتاب والسنة ، إذا كان الإطلاق في الأحوال أو غيرها مما يقتضى الحمل على البعض فيه عود التخصيص إلى محل العموم وهي الأشخاص ، أو مخالفة مقتضى الإطلاق عند الحمل ، فالحكم بالتخصيص أو التقييد مع وجوب الوفاء بمقتضى العموم أو الإطلاق لا يكون إلا لدليل منفصل ، أما إذا كان الإطلاق في صورة لا تقتضى مخالفة صيغة العموم ، ولا ينافي مقتضى الإطلاق فالكلام صحيح" (١) .

هذا ما خطه ابن دقيق العيد عن هذه القاعدة ، وأحسب أن كلامه واضح كل الوضوح أنه يعني أن العام في الأشخاص يدل على العموم في الأحوال التزاماً لا وضعاً . وأغلب الظن أن من حمل كلامه على الثاني ، فجعله مذهباً ثالثاً ، إنما حملة على هذا الوهم عدم إطلاعه على شرح

(١) انظر : شرح الإمام : ٢٧٧/١ - ٢٧٩ .

الإمام ، واكتفاؤه بما أملاه - استملاه عماد الدين ابن الأثير الشافعي<sup>(١)</sup> - في شرح العمدة ، وآية ذلك أن الناقلين عن شرح الإمام كالسبكي والزركشي<sup>(٢)</sup> قد سلموا من هذا الوهم .

## ٢- تحقيق القرآني:

وهو الذي شغف بهذا البحث ، وكرره كثيراً في مصنفاته ، وخالف فيها الجمهور فقال : صيغ العموم إن كانت عامة في الأشخاص فهي مطلقة في الأزمنة والأحوال والمتعلقات ، ولا يثبت العموم فيها إلا بدليل ، لذلك أشار رحمه الله إلى أن هذه القاعدة يحتاج إليها كثير في باب التخصيص وغيره .

وبين ذلك في كتابه العقد المنظوم بعد أن ذكر مقدمة في صيغة "من" و"ما" ، وأن الأولى : الأصل فيها أنها تقع على من يعقل والثانية : فيما لا يعقل ، ولكن إذا اختلط من يعقل وما لا يعقل أتى بلفظ "من" تظليماً لوصف العقلاء ، كما إذا قلت : رأيت من في الدار ، وأنت تريد الرجال ، والنساء ، والجمادات والبهائم ، ولا تقول : رأيت ما في الدار ، لشرف العاقل على البهائم والجماد .

ومن هذه المقدمة دخل في تحقيق هذه القاعدة فقال: "إذا قلنا: انظروا إلى ما خلق الله من شيء كان عموماً لفظياً في جميع المخلوقات ،

(١) هو إسماعيل بن أحمد بن تاج الدين ابن الأثير الحلبي ، كاتب من العلماء بالأدب ، من مصنفاته "كنز البراعة" و"شرح قصيدة ابن عبدون" توفي سنة

٦٩٩ . انظر ترجمته في: الأعلام : ٣٠٩/١ .

(٢) انظر : الإبهاج : ٨٧/٢ ، البحر المحيط : ٣٣/٣ .

عاماً في جميع أحوالها ، ومن جملة أحوالها كان بعضها عقلاء ، وأن اللفظ يتناول هذه الحالة لعمومه وإذا ما تناولها مع غيرها يكون قد اجتمع من يعقل وما لا يعقل ، فيتعين التغليب كما تقدم ، فيكون التعبير حينئذ بلفظ "من" ، لا بلفظ "ما" ، لكن لما كانت العرب تعبر بلفظ "ما" في هذا المقام دون لفظ "من" دل ذلك على أن هذه الحالة التي هي حالة العقلاء ، لم يتناولها اللفظ البتة ، وأنه إنما يتناول عموم الموجودات من حيث هي موجودات ، مع مطلق الحالة ، وهي حالة ما ، غير معينة ، التي هي أعم من العقلاء ، والجمادات ، والقاعدة : أن الأعم المعنوي لا يستلزم الأخص ، فلذلك لم يتعين اندراج حالة العقل في مدلول اللفظ فلم يتعين التغليب ، ولا وجد سببه وهذا برهان قوي على أن العام في الأشخاص مطلق في الأحوال فتأمل ذلك<sup>(١)</sup>.

### ٣- تحقيق أبي الحسن الباجي<sup>(٢)</sup>:

وهو تحقيق نقله عنه تلميذه تقي الدين السبكي<sup>(٣)</sup> وقال عن كلام ابن

(١) انظر: العقد المنظوم: ٣٨٠/١ - ٣٨١ ، وانظر كذلك: شرح تنقيح الفصول :

ص ٢٠٠.

(٢) هو علاء الدين علي بن محمد بن خطاب الباجي ، المصري ، الشافعي قال

ابن العماد : صنف مختصرات في علوم متعددة اشتهرت وحفظت في حياته ثم انطفئت كأن لم تكن . توفي سنة ٧١٤ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب: ٦٣/٨ ، الأعلام: ٤ / ٣٣٤.

(٣) هو علي بن عبد الكافي السبكي ، الأنصاري ، الخزرجي ، أبو الحسن ، من

مصنفاته: "الإبهاج في شرح المنهاج" و"أحكام كل" ، توفي سنة ٧٥٦ هـ . انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٣٠٨/٨ ، الأعلام : ٤ / ٣٠٢.



دقيق العيد والقرافي: كل من القولين غير صحيح<sup>(١)</sup>. ثم بين أن الصواب العمل بالقاعدة ، يعني أن العام في الأشخاص مطلق في الأحوال والأزمئة والبقاع ، ولا يلزم ما ذكره القرافي ، بمعنى أنه إذا عمل به في الأشخاص في حالة ما ، في مكان ما ، لا يعمل به في تلك الأشخاص مرة أخرى ، أما في أشخاص آخر فيعمل به ، ولا يلزم التخصيص في الأشخاص ، فالتوفية بالإطلاق لا يتكرر ذلك الحكم ، فكل زان يحد ، وإذا جلدناه ، لا نجد ، ثانياً في مكان آخر ، أو زمان آخر ، أو حالة أخرى ، إلا إذا زنى مرة أخرى ، لأن تكرر جلده لا دليل عليه ، والفعل مطلق<sup>(٢)</sup>.

وهذا التحقيق الذي نقله السبكي الكبير ، هو عين ما قاله ابن دقيق العيد في "شرح الإمام" ، وأشار إلى ذلك ولده تاج الدين فقال : "وغالب ظني أن الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في "شرح الإمام" ذكر هذا التقرير بعينه"<sup>(٣)</sup>. وصح به كذلك الزركشي فقال : "وهذا مستمد مما ذكره الشيخ في "شرح الإمام"<sup>(٤)</sup> بل وأنكر الصنعاني - رحمه الله - عليه قوله: "وكل من القولين غير صواب" ثم يعود إلى قوله ويصوبه<sup>(٥)</sup>.

ولما كان هذا التقرير ، على هذا الوجه قد يرد عليه اعتراض يقول: إن عدم تكرار الجلد في الزنا مثلاً معلوم من كون الأمر لا يقتضي

(١) انظر : أحكام كل : ص ٦٠٧.

(٢) انظر : أحكام كل : ص ٦٠٧.

(٣) انظر : الابتهاج في شرح المنهاج : ٨٧/٢.

(٤) انظر : البحر المحيط : ٣٣/٣.

(٥) حاشية الصنعاني على أحكام الأحكام : ٢٤٤/١.

التكرار، فالمطلق هو الحكم ، أي عدم تكرار الجلد ، والعام هو المحكوم عليه ، أي كل زان ، وهما غيران- أي يجوز وجود أحدهم مع عدم الآخر- ، وهذا يناقض قولنا : العام مطلق ، لما كان هذا التقرير على هذا الوجه زاده السبكي الكبير تهذيباً ، حتى يرجع العموم والإطلاق إلى لفظة واحدة ، فقال ما حاصله : إن المحكوم عليه كالزاني مثلاً ، أو المشرك ، فيه أمران : أحدهما : الشخص ، والثاني : الصفة ، كالزنا مثلاً ، وأداة العموم لما دخلت عليه ، أفادت عموم الأشخاص ، لا عموم الصفة ، فالصفة باقية على إطلاقها ، فهذا معنى قولهم : العام في الأشخاص مطلق في الأحوال والأزمنة والبقاع ، أي كل شيء حصل منه مطلق زنا حد ، حصل منه مطلق شرك قتل بشرطه ، فرجع العموم والإطلاق إلى لفظة واحدة باستيعاب مدلولها<sup>(١)</sup> .

#### ٤- تحقيق الصنعاني:

أورد الصنعاني رحمه الله هذا التحقيق في حاشيته على أحكام الأحكام ، وغفط كلاً من القرافي وابن دقيق العيد ، لأن القرافي رجح مقتضى الإطلاق وجعله حاكماً على العموم من غير مرجح ، وكذلك فعل ابن دقيق العيد حين رجح مقتضى العموم وجعله حاكماً على الإطلاق من غير مرجح أيضاً فقال : "والتحقيق أن العام في الأشخاص غير مطلق في الأحوال والأمكنة والأزمنة ، بل هو مقيد بها عقلاً فإنه لا بد من حال يقع عليه أفراد العام ، وزمان ومكان يقع فيهما ضرورة عقلية ، والتخصيص كما يقع بالعقل اتفاقاً يقع التقييد به ، إذ هما من واد واحد ، فكل فرد من

(١) انظر : أحكام كل : ص ٦٠٧ .

أفراد العام مقيد بحال وزمان ومكان ، أي على أي حال ، وفي أي مكان ، وفي أي زمان ، فهو عام في أحوال الأفراد وأزمانها وأمكنتها ، فإن أرادوا بقولهم إنه مستلزم عموم الأحوال والأزمنة والأمكنة عقلاً ، فهو ما أردناه وإن اختلفت العبارة ، ولكن قول الشارح- يعني ابن دقيق العيد- : "ونحن لا نقول بالعموم في هذه المواضع من حيث الإطلاق" تسليم للقرافي ومن معه أن العام مطلق ، ونحن لا نسلمه ، بل نقول إنه مقيد عقلاً بعموم أزمنة الأفراد وأحوالها وأمكنتها ، وبه يندفع ما أوردناه من البحث في أنه ترجيح بلا مرجح ، إذ ميناه على أن العام مطلق في غير الذوات كما قاله القرافي وسلمه الشارح ، وقوله: "وهو مطلق فيها" قد عرفت أنه غير مطلق فيها بل مقيد عقلاً بأي مكان وأي زمان وعلى أي حال"<sup>(١)</sup>.

ورحم الله الإمام الصنعاني ، فقد وقع فيما أنكره على السبكي ، حين غفط ابن دقيق العيد ثم رجع إلى قوله وصوبه ، وهذا ما فعله في هذا التحقيق فهو في حقيقته تكرر لكلام ابن دقيق العيد ، وإلا ما الفرق بين التقييد عقلاً ، والتقييد بدلالة الالتزام- وهي دلالة عقلية-؟ فالصنعاني يقول بأنه مقيد عقلاً بعموم أزمنة الأفراد وأحوالها وأمكنتها، وابن دقيق العيد يقول بأنه مقيد التزاماً بعموم أزمنة الأفراد وأحوالها وأمكنتها. ثم ضرب رحمه الله مثلاً فقال: "قلو قال : أعط كل عالم من علماء البلد درهما فأعطاهم جميعاً فصار ممثلاً وخلصت نمته عن الأمر ، ولو أعطاهم إلا واحداً لم يخلص عن الأمر ولا عد ممثلاً ، لأنه لا يبد من

(١) انظر : حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام: ٢٤٥-٢٤٦

عموم الإعطاء كل الأفراد ، وعلى قول القرافي إن أعطى واحداً خلص عن ذلك<sup>(١)</sup>.

وهو قول نجل القرافي أن يقول به ، فالمثال الذي ذكره الصنعاني طافح بالصيغ الدالة على العموم ، وقد سبق القول أن الخلاف لا يجري فيما وجدت فيه قرينة العموم ، فالمثال المذكور فيه لفظة "كل" وهي أقوى صيغ العموم ، ولفظ "علماء البلد" وهو جمع منكر مضاف يفيد العموم بالاتفاق ، ثم يقال بعد هذا كله : "على قول القرافي إن أعطى واحداً خلص عن ذلك؟" هذا خلف.

وسبب هذا الخلط ، أن الصنعاني رحمه الله طرد الخلاف في كل عام . وقد سبق القول أن الخلاف بين العلماء ، فيما إذا لم تكن هناك قرينة تدل على عموم الأمكنة والأزمنة والأحوال ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في المبحث الخامس ، في المسائل المخرجة على هذه القاعدة ، مسألة حكم عليها القرافي بعموم الزمان لوجود قرينة تدل عليه .

(١) انظر: حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام: ٢٤٦/١

### المبحث الخامس : أدلة العلماء ومناقشتها

من عجيب أمر هذه المسألة ، أن السذي تولى كبيرها - أعني القرافي - لم يتعرض أبداً إلى ذكر الأدلة على صحة ما ذهب إليه ، بل ترك مؤنة ذلك لمن أعقبه من أهل العلم ، وإليك أدلة كل مذهب :

#### أ. أدلة مذهب ابن دقيق العيد :

١- وهو دليل استدلل به ابن دقيق العيد عند شرحه لحديث في عمدة الأحكام وهو حديث أبي أيوب الأنصاري<sup>(١)</sup> رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ، ولا تستديروها، ولكن شرقوا أو غربوا . قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فنحرف عنها ونستغفر الله عز وجل"<sup>(٢)</sup>.

ووجه الدلالة: أن أبا أيوب من أهل اللسان والشرع وقد استعمل قوله ﷺ: "لا تستقبلوا القبلة ولا تستديروها" عاماً في الأماكن بدليل ، أنه إذا قدم الشام كان ينحرف عنها ، ولفظ الحديث مطلق فيها ، فيكون العام في الأشخاص عاماً في الأمكنة ، ولو خرج عنه بعض الأماكن لخالف صيغة العموم في النهي عن الاستقبال والاستدبار<sup>(٣)</sup>.

(١) هو خالد بن زيد بن النجار ، شهد العقبة وبدراً ، مات سنة ٥٠ هـ بأرض

الروم في زمن معاوية وقيل ٥٢ هـ. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ١٢١/٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام رقم :

٣٩٤ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب الاستطابة رقم: ٢٦٤.

(٣) انظر: إحكام الأحكام : ٥٥/١.

وقد تعقب غير واحد هذا الاستدلال بالنقض ، منهم ابن الملقن<sup>(١)</sup> ،  
فذكر ما يقدر في هذا الاستدلال وهو لفظ: "الغائط" الوارد في الحديث ،  
فهو اسم للمكان معرف بالألف واللام ، فيعم جميع الأماكن ، وليس هذا  
موضع النزاع ، إنما النزاع فيما إذا لم يكن هناك قرينة تدل على  
العموم<sup>(٢)</sup>.

٢- الحديث الذي رواه أبو سعيد بن المعلى<sup>(٣)</sup> قال: "كنت أصلي في  
المسجد فدعاني رسول الله فلم أجبه ، فقلت: يا رسول الله إنني كنت  
أصلي، فقال: ألم يقل الله: ﴿ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ [الأنفال:  
٢٤]"<sup>(٤)</sup>.

ووجه الدلالة : أن النبي ﷺ جعل الآية عامة في الأحوال ، فأنكر  
على أبي سعيد حين دعاه - وهو في حالة الصلاة- فلم يجبه حتى سلم.  
فدل على أن العام في الأشخاص، عام في الأحوال كذلك<sup>(٥)</sup>.

- (١) هو عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي ، أبو حفص ، من مصنفاته:  
"الأعلام بفوائد عمدة الأحكام" و"التوضيح بشرح الجامع الصحيح". توفي سنة  
٨٠٤ هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٧١/٩ ، الأعلام: ٥ / ٥٧ .
- (٢) انظر: الأعلام: ٤٥٥/١ ، وانظر كذلك: أحكام كل: ص ٦٠٨ ، البحر  
المحيط: ٣٢/٣ ، الإبهاج: ٨٨/٢ .
- (٣) أبو سعيد بن المعلى ، قيل اسمه: رافع بن المعلى . وقيل الحارث ، لا يعرف  
إلا بحدِيثين ، هذا أحدهما . توفي سنة ٧٣ أو ٧٤ هـ. انظر ترجمته في: أسد  
الغاية: ١٣٩/٦ .
- (٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ما جاء في فاتحة الكتاب ،  
رقم: ٤٧٤٤ .
- (٥) انظر: البحر المحيط: ٣٢/٣ ، فتح الباري لابن رجب: ٤٥٨/٣ .

وتعقب هذا الاستدلال أيضاً تاج الدين السبكي فقال: "ظهر لي الآن أن العموم في الأحوال ، إنما جاء في هذه الآية من صيغة "إذا" ، فإنها ظرف ، والأمر معلق بها وهي شرط أيضاً ، والمعلق على شرط يقتضي التكرار ، والظرف يشمل جميع الأوقات ، ويلزمها الأحوال"<sup>(١)</sup> .

وهذا الاعتراض مبني على ما يراه تاج الدين السبكي ، من التلازم بين عموم الزمان والأحوال ، وفيه نظر ، سبق الكلام فيه ، إذ ليس هناك تلازم بين الزمان والحال ، نعم قد دل الحديث على عموم الزمان لصيغة "إذا" لكن ليس هناك صيغة أخرى تدل على عموم الأحوال ، بل عموم الحال استفيد من عموم الأشخاص في قوله: "استجيبوا" ، وسيأتي في المبحث السادس ، عند التعرض للترجيح ، استقصاء لأقوال العلماء في هذا الحديث ، وأن هذا الاعتراض لم يلتفت إليه أحد.

٣- وهو استدلال ذكره ابن دقيق العيد ، طالما شغف به الأصوليون، حين يعتمدون في إثبات الشيء على حسن اللوم فقال: "وأيضاً فإن الأصوليين يعتمدون في إثبات العموم على حسن اللوم فيمن خالف مقتضى العموم ، ولو قلنا بهذا القول ، لزم أن يكون السيد إذا قال لعبيده: من دخل الدار فأعطه درهماً ، فدخل الدار أقوام لا يحصون، فلم يعطهم شيئاً أن لا يتوجه اللوم إلى العبد ، لأن له أن يقول : لفظك عام في الذوات، مطلق بالنسبة إلى الأحوال والأزمان ، فأنا أعمل بلفظك فيمن دخل من الطوال ، ولا أعمل به في غيرهم ، أو فيمن دخل آخر النهار، أو آخر العمر، وأكون قد عملت بمقتضى اللفظ لكان ذلك سبب اللوم جزءاً"<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الإبهاج شرح المنهاج : ٨٧/٢ .

(٢) انظر : شرح الإمام : ٢٨٠/١ .

### بـ أدلة مذهب القرافي:

١- حديث أبي أيوب الأنصاري المتقدم ، فقالوا : هو حجة للقرافي لأنه لو كان عموم الفعل و سياق النهي يقتضي العموم في المكان لما كان لتعريف المكان بالألف واللام في قوله : "الغانط" فائدة<sup>(١)</sup> .

وهو استدلال ضعفه لا يخفى ، غاية ما هنالك ، أن في الحديث قرينة تدل على عموم المكان ، فتبقى النصوص التي خلت من القرائن موضع نزاع.

٢- ما نقل عن القاضي عبد الوهاب<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: ﴿ فاقْتُلُوا

المشركين حيث وجدتموهم ﴾ [التوبة : ١٥] قال : "لو كان العام في

المشركين عاماً في المكان ، لكان قوله تعالى : ﴿ حيث وجدتموهم ﴾ تكراراً ، وحيث من صيغ العموم في المكان"<sup>(٣)</sup> .

والجواب عن هذا الاستدلال هو عين الجواب عن الدليل الأول.

(١) انظر: الإعلام: ١/ ٤٥٥ .

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر التعلبي البغدادي المالكي ، أبو محمد ، من

مصنفاته: "عيون المجالس" و"الإشراف على مسائل الخلاف" ، توفي سنة

٤٢٢هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٥/ ١١٢ ، ١، لأعلام: ٤/ ١٨٤ .

(٣) انظر: الإعلام: ١/ ٤٥٥ .



٣- أن ابن دقيق العيد قد خالف هذه القاعدة في "شرح العمدة" فقال في حديث بيع الخيار : إن الخيار عام ، ومتملقه وهو ما يكون فيه الخيار مطلق ، فيحمل على خيار الفسخ وهذا اعتراف بمقالة القرافي<sup>(١)</sup> .

وهذا التناقض في كلام ابن دقيق العيد- إن كان صحيحاً- اقتضاه البرماوي<sup>(٢)</sup> من شرح العمدة ، ثم خطه في " شرح الألفية" ، فشاع وذاع بين الأصوليين ، حتى صار دليلاً على صحة مذهب القرافي .

وما نظن أنه تناقض ، أورده ابن دقيق العيد رحمه الله عند شرحه لحديث عبد الله بن عمر<sup>(٣)</sup> رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، أو قال : حتى يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما"<sup>(٤)</sup> فنقل ابن دقيق العيد اعتراض من قال بتعذر العمل بظاهر الحديث ، لأنه أثبت الخيار لكل واحد من المتبايعين ، وهذا متعذر ، لأن الحال لا تخلوا ، إما

(١) انظر: البحر الميظط : ٣٢/٣ ، الإعلام : ٤٥٥/١ .

(٢) هو محمد بن عبد الدايم النعمي الشافعي ، شمس الدين ، من مصنفاته : "شرح الألفية" في الأصول و"شرح العمدة" . توفي سنة ٨٣١ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب : ٢٨٦/٩ ، الأعلام : ١٨٨/٦ .

(٣) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، أبو عبد الرحمن ، من فقهاء الصحابة ، شهد فتح مكة ، توفي سنة ٧٣ هـ . انظر ترجمته في : أسد الغابة : ٣٣٦ /٣ ، الأعلام : ١٥٨/٤ .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب البيعان بالخيار رقم (٢١١٠) ، ومسلم في كتاب البيع ، باب ثبوت خيار المجلس رقم (١٥٣١) .

أن يتقفا في الاختيار أو يختلفا ، فإن اتفقا لم يثبت لواحد منهما على صاحبه خيار ، وإن اختلفا ، بأن اختار أحدهما الفسخ والآخر الإمضاء ، فيستحيل أن يثبت لكل واحد منهما على صاحبه الخيار ، فلزم تأويل الحديث ، ولا يحتاج إليه ، إذ يكفينا صدكم معشر المثبتين لخيار المجلس عن الاستدلال بظاهر الحديث . ثم أعقبه ابن دقيق العيد بجواب قال فيه ما نصه : "وأجيب عنه بأن قيل : لم يثبت عليه مطلق الخيار فنحن نحمله على خيار الفسخ ، فيثبت لكل واحد منهما على صاحبه خيار الفسخ ، وإن أبى صاحبه ذلك"<sup>(١)</sup> .

هذا كلامه نقلته لك بالحرف ، والعجيب أن البرماوي شوه هذا الكلام بنقله بالمعنى فنقل عنه أنه قال: "الخيار عام ومتعلقه وهو ما يكون فيه الخيار مطلق ، فيحمل على خيار الفسخ"<sup>(٢)</sup> .

ويزداد عجبك إذا علمت أن لابن دقيق العيد كلام ملحق بما سبق يزيل أي احتمال للتدافع المزعوم في كلامه ، ويوجهه إلى غير الوجهة التي أرادها البرماوي رحمه الله ، ومع ذلك غض البرماوي الطرف عنه ، ولم يشر إليه لا تصريحاً ولا تلميحاً . ولم ينتبه إلى ذلك - فيما أعلم - إلا الكمال بن أبي شريف<sup>(٣)</sup> رحمه الله ، فرد عنه ، وأحسن الرد فقال ما

(١) انظر: إحكام الأحكام : ١٠٨/٣ .

(٢) انظر: الدر اللوامع "مخطوط ، ١٤٥ ، ب" ، حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام : ١ / ٢٤٤ .

(٣) هو محمد بن محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي ، كمال الدين ، أبو المعالي ، من تصانيفه "الدر اللوامع بتحرير جمع الجوامع" و"الفرائد في حل شرح العقائد" . توفي سنة ٩٠٦ هـ . انظر ترجمته في: شذرات الذهب : ١٠ / ٤٣ ، الأعلام : ٥٣ / ٧ .

حاصله إن ابن دقيق العيد لا يمنع كون العام في الأشخاص مطلقاً في المتعلقات إلا إذا نافي ذلك مقتضى صيغة العموم ، وتقييد إطلاق متعلق الخيار ، وحمله على خيار الفسخ لا ينافي مقتضى صيغة العموم في قوله: "فكل منهما بالخيار" لأن اللام فيه للعهد لا للعموم ، ثم ساق كلام ابن دقيق العيد- الذي أغفله البرماوي- وهو قوله: "حمله على خيار الفسخ أولى لوجهين : أحدهما أن لفظة الخيار قد عهد استعمالها من الرسول ﷺ في خيار الفسخ كما في حديث حبان بن منقذ<sup>(١)</sup> : "ولك الخيار"<sup>(٢)</sup> فالمراد منه خيار الفسخ ، وحديث المصراة : "فهو بالخيار ثلاثاً"<sup>(٣)</sup> فيحتمل الخيار المذكور ههنا عليه لأنه لما كان معهوداً من النبي ﷺ كان أظهر في الإرادة"<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) هو حبان بن منقذ بن عمرو بن النجار الأنصاري الخزرجي ، شهد أحداً وما بعدها ، توفي في خلافة عثمان وعمره ١٣٠ عاماً . انظر ترجمته في: أسد الغابة : ١ / ٦٦٦ .
- (٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه الدارقطني في سننه في كتاب البيع رقم (٢٩٩٢) أن النبي ﷺ قال : "إذا بعث فقل : لا خلافة ، ثم أنت في كل سلعة يتباعها بالخيار ثلاث ليال". وضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير : ٢١ / ٣ .
- (٣) أخرجه مسلم في كتاب البيع ، باب حكم بيع المصراة (١٥٢٤) عن النبي ﷺ قال: "من اشترى مصرات فهو بالخيار ثلاثة أيام".
- (٤) انظر: إحكام الأحكام : ٣ / ١٠٩ ، وانظر رد ابن أبي شريف في: الدرر اللوامع "مخطوط: ١٤٥".

فأين هذا من نقل البرماوي؟ وهل في كلام ابن دقيق العيد ما يدل على قوله: إن الخيار عام؟ وقد صرح تصريحاً لا لبس فيه أن اللام في الخيار هي للعهد لا للعموم ، ولذلك حمل الحديث على الفسخ .

وقد ذكر ابن أبي شريف رداً آخر لا يقوم على ساق صحيحة فقال: "الجواب أورده عن غيرهم بصيغة قيل ، ونقله عن غيره بصيغة قيل لا ينافي اختياره غير ما نقله بالصيغة المذكورة"<sup>(١)</sup> ومن عرف منهج ابن دقيق العيد لا يلتفت إلى هذا الرد ، فهو إذا نقل جواباً عن غيره ، وكان غير مرضي ، يتعقبه دائماً بالنقض أو التضعيف .

٤- وهذا الاستدلال أورده ابن الملتن- رحمه الله- فقال: "إن أبا حنيفة في مسألة الفعل في سياق النفي يقول بعدم العموم في المفعول في الزمان والمكان ، ووافق الشافعي على عدم العموم في الزمان والمكان ، وخالفه في المفعول به ، واحتج عليه أبو حنيفة بقياس المفعول به على الزمان والمكان الذي سلم الشافعي عدم العموم فيهما ، وهذا مثل مقالة القرافي"<sup>(٢)</sup> .

وهذا الاستدلال في غاية الوهن، وينقض أوله آخره ، وابن الملتن يشير إلى المسألة المشهورة ، فيما إذا وقع الفعل المتعدي في سياق النفي أو حيز الشرط ، ولم يصرح بمفعوله ، كما إذا قال : والله ، لا أكلت ، أو: لا أكل ، أو: إن أكلت فعلى كذا ، فهل يكون للعموم؟

(١) الدرر اللوامع "١٤٥، ب".

(٢) انظر: الإعلام : ٤٥٥/١-٤٥٦.

ف عند الشافعي ومالك وأحمد وأبو يوسف : يكون للعموم ، فيعم جميع المأكولات ، والعام يقبل التخصيص ، فلو نوى مأكولاً دون مأكول صححت نيته ولا يحنث بأكل غيره<sup>(١)</sup> . وذهب أبو حنيفة وفخر الدين الرازي إلى عدم العموم ، فلا يقبل التخصيص لأن التخصيص من موانع العموم<sup>(٢)</sup> .

وهذه هي المقدمة الثانية التي ذكرها ابن الملتن ، وهي مسلمة له ، أما المقدمة الأولى وهي قوله : إن الشافعي قال بعدم العموم في المفعول فيه ، أي الزمان والمكان ، فغير مسلم ، وقد انتزعه من كلام الرازي حين قال : "ثم أجمعنا على أنه لو نوى التخصيص بالمكان والزمان لم يصح"<sup>(٣)</sup> .

وابن الملتن لو لم يكن شافعيّاً لالتسنا له العذر في هذا النقل ، ولكن أنى له العذر ، وهذا الإجماع الذي ادعاه الرازي أنكره عليه أكثر الشافعية ، بل نقلوا نصاً عن الشافعي أنه إذا قال : إن كلمت زيداً فأنت طالق ، ثم قال : أردت شهراً ، أنه يصح ، ويقبل منه بلا فرق<sup>(٤)</sup> . فكيف يصح القياس ، والأصل باطل عر مسلم ، ثم إذا سلمنا بهذا القياس الفاسد ، فإن قياس المفعول به على المفعول فيه ، فيه تعسف ، لأن المفعول به من مقومات الفعل في الوجود ، لأن أكلاً بلا مأكول محال أما الزمان والمكان

(١) انظر : المستصفي: ٦٢ / ٢ ، شرح تنقيح الفصول : ص ١٨٤ ، شرح

الكوكب المنير: ٢٠٣ / ٣ ، نيسر التحرير : ٢٤٦ / ١ .

(٢) انظر : فوائح الرحموت : ٢٨٦ / ١ ، المحصول ٦٢٧ / ٢ / ١

(٣) انظر : المحصول: ٦٢٨ / ٢ / ١ .

(٤) انظر : رفع الحاجب : ١٦٦ / ٣ ، البحر المحيط : ١٢٥ / ٣ .

فليس من لوازم ماهية الفعل ، ولا من مقوماته ، بل هما من لوازم الفاعل ، ولا شك أن دلالة الفعل على المفعول به أقوى من دلالاته على المفعول فيه<sup>(١)</sup> .

نعم ، قد أجرى القرافي قاعدته على هذه المسألة ، وألزم نفسه بها فقال: "والذي عندي في هذه المسألة أن الفعل المذكور عام في أفراد المصادر ، مطلق في المفاعيل ، وقد تقدمت قاعدة وهي : أن العام في الأشخاص مطلق في الأحوال والأزمنة والبقاع والمتعلقات ، والمفاعيل من جملة المتعلقات ، فيكون اللفظ مطلقاً فيها ... وكذلك ههنا متعلق قوله : لا أكل ، مطلق ، فإن لم يكن له نية حنث بأي مأكول أكله ، فإن نوى مأكولاً معيناً لم يحنث بغيره ، وتكون هذه النية مقيدة للمطلق... فعلى هذا تكون هذه المسألة مع الحنفية في تقييد المطلق هل يجوز في غير الملفوظ فيما دل اللفظ عليه التزاماً أم لا ؟ وليست في أن اللفظ عام أم لا؟"<sup>(٢)</sup> .

هذا ما ألزم القرافي نفسه ، وهو غير لازم لغيره ، بل قد ينعكس هذا الاستدلال الذي أورده ابن الملقن فيقال : جماهير أهل العلم قالوا في مسألة الفعل في سياق النفي ، إنه عام في المفعول فيه والمفعول به. وهذا مثل مقالة ابن دقيق العيد .

(١) انظر: البحر المحيط : ٣/١٢٥ ، تلخيص الفهوم : ص ٤٥٣ .

(٢) العقد المنظوم : ٥٢٣/١ .

### المبحث الخامس : المسائل المفرعة على هذه القاعدة

قد سبق القول أن من المآخذ التي تؤخذ على الذاكرين لهذه القاعدة، أنهم أخذوا مصنفاتهم عن ذكر الفروع المخرجة عليها ، وستقف في هذا المبحث- إن شاء الله- على نقول لكبار الأئمة- من كلا الفريقين- في أعمالهم لهذه القاعدة ، عند استنباطهم للمسائل، وترجيحهم للأقوال . وإليك هذه النقول:

أولاً: القائلون بأن العام في الأشخاص ، مطلق في الأزمنة والأحوال:

أ- استدل القرافي رحمه الله بهذه القاعدة في "فروقه" ، عند ذكر قاعدة الحمل على أول جزئيات المعنى ، وقاعدة الحمل على أول أجزائه، فيعد أن بين الفرق بين الجزء والكل والجزئي والكلي<sup>(١)</sup> ، ذكر أن أكثر من فقهاء المذهب وغيرهم التيسر عليهم ، إطلاق ، وقع في أصول الفقه ، وهو أن ترتيب الحكم على الاسم هل يقتضي الاختصار على أوله أم لا؟ فغلطوا في تخريج بعض المسائل على هذه القاعدة فأورد رحمه الله مسائل توافقها ، منها : مسألة اختلاف العلماء في التفرقة بين الأمة وولدها في البيع ، أو القسمة ، هل يمنع ذلك إلى البلوغ أو الإثغار<sup>(٢)</sup>؟ وقال: "إن المشهور هو الثاني<sup>(٣)</sup> دون الأول وتخرجه على القاعدة متيسر أيضاً،

(١) راجع : الفصل الأول، المبحث الأول ، فقد تعرضت لتعريف هذه المصطلحات، ووجه إلحاقها بالعموم والمطلق :

(٢) الإثغار : سقوط رابع الصبي ، انظر: المغرب ، فصل "الثاء مع الغين".

(٣) إن أراد بالمشهور عند المالكية فهو مسلم ، أما الحنفية والحنابلة ورواية عند

الشافعية أنه يمنع إلى البلوغ . انظر: روضة الطالبين : ٨٣/٣ ، المغنسي:

١٨٠/٤ ، مواهب الجليل : ٣٧١/٤ ، شرح فتح القدير : ١١٢/٦ .

حسن لسبب أن قوله ﷺ : "لا توله والدة على ولدها"<sup>(١)</sup> عام في الودادات والمولودين من جهة أن "والدة" نكرة في سياق النفي فتعم ، و"ولدها" اسم جنس أضيف فيعم ، و عام في الأزمان أيضاً من جهة أن "لا" لنفسي الاستقبال على جهة العموم ومنه: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [طه : ٧٤] فإن ذلك يعم الأزمنة المستقبلية ، غير أنه مطلق في أحوال الولد ، لأن القاعدة : إن العام في الأشخاص مطلق في الأحوال ، وإذا كان مطلقاً في الأحوال فهو يتناول أمراً كلياً يصدق في رتبة دنيا وهي الإثغار ، ورتبة عليا وهي البلوغ ، فإذا خرج الخلاف على القاعدة من هذا الوجه استقام ، لأنه حمل اللفظ على أدنى مراتب جزئياته ، ولا يخالف اللفظ الدال على الكلي وأما عموم "لا" فهو راجع إلينا ، كأنه قال : حرم الله تعالى عليكم ذلك في جميع الأزمنة المستقبلية من زمن هذا الخطاب وليس عمومه بالنسبة إلى الأمهات والأولاد ، فلم تكن فيه معارضة لعدم العموم في الودادات فتأمل ذلك"<sup>(٢)</sup> .

ومعلوم مما سبق أن دلالة العموم على أفراده كلية ، لا كلي ، فمن يقول : إن العام في الأشخاص عام في الأحوال ، فيجري لفظ "ولدها" على عمومه فيجعل النهي إلى البلوغ ، ما لم يأت دليل يخصه .

(١) الحديث أخرجه البيهقي في سننه، كتاب النفقات ، باب الأم تتزوج فيسقط حقها من حضانه الولد (١٥٧٦٧) . وحسن الحديث السيوطي في الجامع الصغير : ٥٨٣/٢ .

(٢) انظر : الفروق : ١٣٨/١ .



ب- استدلل ابن قدامة أيضاً بهذه القاعدة في "المغني"، في مسألة من قتل أو أتى حداً خارج الحرم، ثم لجأ إلى الحرم هي يستوفى منه فيه؟ فنقل خلاف العلماء، وانتصر لقول من يقول: أنه لا يستوفى من الملتجئ إلى الحرم.

والقائلون بالاستيفاء استدلوا بعموم الأمر بجلد الزاني<sup>(١)</sup> وقطع السارق<sup>(٢)</sup>، واستيفاء القصاص<sup>(٣)</sup>، من غير تخصيص بمكان دون مكان، فأجابهم بقوله: "وأما جلد الزاني وقطع السارق والأمر بالقصاص، فإنما هو مطلق في الأمكنة والأزمنة، فإنه يتناول مكاناً غير معين، ضرورة أنه لا بد من مكان، فيمكن إقامته في مكان غير الحرم، ثم لو كان عموماً، فإن ما رويناها خاص يخص به"<sup>(٤)</sup>.

ج- وعمل بهذه القاعدة أبو العباس ابن تيمية رحمه الله في رده على الرافضي الذي زعم أن أبا بكر منع فاطمة<sup>(٥)</sup> - رضي الله عنهما -

(١) وهي قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾

النور: ٢.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ المائدة: ٢

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى﴾

البقرة: ١٧٨.

(٤) انظر: المغني: ٩١/٩.

(٥) فاطمة بنت رسول الله ﷺ، سيدة نساء العالمين، ما عدا مريم بنت عمران، أمها خديجة بنت خويلد تزوجت علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وتوفيت بعد وفاة رسول الله ﷺ بستة أشهر.

انظر: أسد الغابة: ٧/ ٢١٦.

إرثها، مستنداً بقوله ﷺ : "نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة"<sup>(١)</sup> ومخالفاً لقوله تعالى: ﴿وَصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُم لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾

[النساء : ١١]

وقد أجاب ابن تيمية رحمه الله عن ذلك بوجوده : منها: أن الآية لم يقصد بها بيان من يورث ، ومن لا يورث ، ولا بيان صفة الموروث والوارث ، وإنما قصد بها أن المال الموروث يقسم بين الوارثين على هذا التفصيل إلى أن قال : "ولا يقال : إن ظاهرها متروك ، بل نقول: لم يقصد بها إلا بيان نصيب الوارث ، لا بيان الحال التي يثبت فيها الإرث ، فالآية عامة في الأولاد والموتى ، مطلقة في الموروثين ، وأما شروط الإرث ، فلم تتعرض له الآية ، بل هي مطلقة فيه ، لا تدل عليه بنفي ولا إثبات ، كما في قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥] ، عام في الأشخاص مطلق في المكان والأحوال"<sup>(٢)</sup>.

د- ومن عمل بهذه القاعدة نجم الدين الطوفي في "شرح الأربعين" عند شرحه لحديث : "بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي ، باب

مناقب قرابة رسول الله ﷺ ومنقبة فاطمة (٣٧١٢) ، ومسلم في كتاب الجهاد

والسير ، باب حكم الفداء (١٧٥٩) .

(٢) انظر : منهاج السنة : ٢٢٠-٢١٩/٤ .

إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان<sup>(١)</sup>.

ولما كان الطوفي - رحمه الله - يرى أن العام في الأشخاص ، مطلق في الأزمنة والأحوال ، وهذا الحديث يقتضي تقرر الإسلام المعبر لمن أتى بهذه الأركان الخمسة مرة واحدة ، وهو مطلق في الأزمان ، والمطلق يكتفى فيه بالعمل مرة واحدة ، فبماذا يثبت عمومه في الأزمان ، وتكرره فيه؟

فأجاب : "بالأدلة المنفصلة الدالة على العموم ، نحو قوله ﷺ : "خمسة صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة"<sup>(٢)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام: "من ترك الصلاة فقد كفر"<sup>(٣)</sup> يقتضي من تركها مرة واحدة كفر ، وذلك يقتضي عموم وجوبها في الأزمان ، والأدلة على ذلك كثيرة"<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب دعاؤكم أيمانكم (٨) ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان أركان الإسلام (٩).
- (٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ، باب الزكاة من الإيمان (٤٦) ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (٨) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.
- (٣) أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان ، باب ما جاء في حرمة الصلاة (٢٦٢١) والنسائي في كتاب الصلاة ، باب الحكم في تارك الصلاة (٤٦٣) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه "العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر" قال الترمذي : حديث حسن صحيح غريب.
- (٤) انظر : التعيين : ص ٨٢.

ثانياً: القائلون بأن العام في الأشخاص عام في الأزمنة والأحوال:

أ- استدل بهذه القاعدة ابن دقيق العيد- رحمه الله- في "فروع ابن الحاجب"<sup>(١)</sup>، وذكرها في معرض مناقشة بين حنفي وشافعي، وفي وجوب النية في الوضوء، واستدل الشافعي على وجوب النية بقوله ﷺ: "ما منكم من رجل يقرب وضوءه فيتمضمض ويستششق فينتثر إلا خرت خطايا وجهه..."<sup>(٢)</sup>، فيقول الحنفي: قد اتفقنا على العمل به في الوضوء المنوي، حيث لا يقع قربه إلا بالنية، وبذلك قفينا عهدة الحديث، ويبقى ما عداه من الوضوء إذا لم ينو القرية، هل توجب الطهارة بدون النية أم لا؟ وليس في الحديث دلالة على نفيه ولا إثباته، فهو عام في التوضؤ، مطلق في الوضوء"<sup>(٣)</sup>.

فأجاب ابن دقيق العيد على لسان الشافعي: "جوابه أن العموم في التوضؤ يلزم منه العموم في الوضوء، لأنه ما من نوع من أنواع الوضوء إلا وفاعله متوضئ، فيندرج تحت العموم، فيلزم أن يكون مثاباً عليه نظراً إلى عموم اللفظ".

(١) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط : ٤٣٤/٣-٤٣٥.

(٢) هو جزء من حديث طويل رواه مسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين (٨٣٢) عن أبي أمامة.

(٣) نقلت هذه المناقشة بالمعنى، وانظر مذهب الحنفية والشافعية في هذه المسألة في: شرح فتح القدير: ١/ ٢٨، روضة الطالبين: ١/ ١٥٦.

ب- وممن استدل بها أيضاً ابن رجب الحنبلي<sup>(١)</sup> - رحمه الله تعالى- في مسألة إجابة السامع للمؤذن لحديث : "إذا سمعتم النداء ، فقولوا مثل ما يقول المؤذن"<sup>(٢)</sup> ، فلو سمعه وهو في حال الصلاة ، فهل يجيبه ، أم لا ؟ فقال ابن رجب : "هذا قد بينى على أصل ، وهو : أن العام في الأشخاص ، هل هو عام في الأحوال ، أم لا؟ وفيه اختلاف ، قد أشرنا إليه في غير موضع. ويدل على عمومته في الأحوال : إنكار النبي ﷺ على من دعاه فلم يجبه حتى سلم ، وقوله له : ﴿ استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ﴾ [الأنفال : ٢٤٠]<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) هو زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي الدمشقي ، من مصنفاته "فتح الباري شرح صحيح البخاري" ، " القواعد الفقهية" . توفي سنة ٧٩٥ هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٥٧٨/٨ ، الأعلام : ٣ / ٣٥٩ .
- (٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب ما يقول إذا سمع المنفادي (٦١١) عن أبي سعيد الخدري .
- (٣) انظر: فتح الباري لابن رجب : ٤٥٨/٣ .

### المبحث السادس : الترجيح بين المذاهب

والترجيح في هذه المسألة ، مركب صعب ، وصدق الصنعائي- رحمه الله- حين قال عن هذا المبحث: "قد افترقت فيه أذهان الفحول ، وما زالت حول تحقيقه تجول"<sup>(١)</sup> ، ومن العسر الجزم بالراجح من هذه الأقوال ، لأن الجزم يحتاج إلى يقين ، واليقين من شرطه - أن يقوم على دليل واضح راسخ لا لبس فيه ، وأنى لنا ذلك والأدلة التي ساقها العلماء ، لم يسلم أحد منها من مقال أو نظر ، كما مر بك سابقاً.

ويبقى مركب الظن- وهو أخذ طرفي الشك بصفة الرجحان - وهو مركب يمكن تذليله - إن شاء الله- فيقال : مذهب الجمهور أميل للحق ، وأدعى للصواب للأدلة الآتية:

١- حديث أبي سعيد المعلى رضي الله عنه حيث دعاه النبي ﷺ فلم يجبه ، فقال : ألم يقل الله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ [الأنفال : ٢٤] هو عمدة الأدلة للقائلين بأن العام في الأشخاص ، يستعمل في العموم في الأزمنة والأحوال ، فأبو سعيد ، كان في حنة صارة ، والصلاة قد أمر المسلمون بالسكوت فيها ، وعدم الكلام لقوله تعالى: ﴿ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَائِمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] حتى جاء النبي ﷺ فبين له ، أن عموم الآية تدل على عموم الأحوال ، ومنها حالة الصلاة.

(١) انظر: حاشية الصنعائي على إحكام الأحكام: ٢٤٧ / ١.

والشائبة التي ألقى بها التاج السبكي - رحمه الله - على هذا الاستدلال ، لا تقوم على ساق صحيحة ، فقد ظن أن من لوازم عموم الزمان ، عموم الأحوال ، فالآية دلت على عموم الزمان لصيغة "إذا" فيلزمها عموم الأحوال ، ثم بنى على هذا الظن مذهباً قال فيه : "إن هذه القاعدة إنما تتقدح في سياق الإثبات ، لا إذا كان فعلاً في سياق النفي"<sup>(١)</sup> ، وقد ذكرنا سابقاً من الأمثلة ما فيه رد على هذه اللوازم<sup>(٢)</sup> ، فيبقى هذا الاستدلال سالماً من النقص ، عمدة لأصحاب هذا المذهب .

ويضاف إلى ما سبق ، أن العلماء لا يزالون يستدلون به على عموم الأحوال ، فالخطابي<sup>(٣)</sup> في شرحه على صحيح البخاري<sup>(٤)</sup> قال : "قوله : ألم يقل الله عز وجل : ﴿ اسْجَبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٤] يدل على أن حكم لفظ العموم أن يجري على جميع مقتضاه" واستدل به

(١) انظر هذا الحديث بنصه في صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب "وقوموا للة قانتين" رقم (٤٥٣٤) .

(٢) انظر : مسألة إذا قال : والله لا أكل ، في المبحث الرابع ، في الدليل الرابع من مذهب القرافي ، فقد جعله عاماً في أفراد المصادر ، مطلق في متعلقاته ، وكذلك انظر : المبحث الخامس ، التفريع الأول للقرافي حيث جعل قوله ﷺ "لا توله والده على ولدها" عاماً في الأشخاص والأزمنة للقرينة ، مطلقاً في أحوال الولد ، وكلا المثالين قد انقدحا ، في الفعل الذي في سياق النفي .

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي الشافعي ، من مصنفاته "معالم السنن" ، و"غريب الحديث" توفي سنة ٣٨٨ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب : ٤ / ٤٧٢ ، الأعلام : ٢ / ٢٧٣ .

(٤) انظر : أعلام الحديث : ٣ / ١٧٩٧ .

ابن حجر العسقلاني<sup>(١)</sup> رحمه الله فقال: "وفيه استعمال صيغة العموم فسي الأحوال كلها"<sup>(٢)</sup>، واستدل به ابن رجب الحنبلي - كما مر بك سابقاً<sup>(٣)</sup> - وغيرهم.

فمن هؤلاء من سبق السبكي، ومنهم من تأخر عنه، ولم يوردوا اعتراضاً يذكر على هذا الاستدلال.

٢- أشرنا فيما سبق<sup>(٤)</sup> أن المشهور والمعروف عن العلماء القول بأن العام في الأشخاص عام في متعلقاته، وهي مقالة قديمة ردها الأئمة كابن السمعاني، وأبي الخطاب الكلوزاني، وغيرهم، وبقيت تتردد - أكثر من قرن - من غير تكثير حتى ظهر ما يخالفها في أول القرن السابع - على الراجح - على يد الأمدي ومجد الدين بن تيمية وغيرهم.

ولا أعني بهذا دعوى الإجماع، لأنها دعوى عسيرة الثبوت، لاسيما عند من يشترط في ذلك التنصيص من كل قائل من أهل الإجماع على الحكم، ولا يكتفى بالسكوت، ولكن حسبنا إيراد هذا الإشكال وبقاؤه من غير جواب ليقى دليلاً للجمهور، ويعضده قول المحققين: إن هذا المشهور، وهذا هو المعروف.

- 
- (١) هو أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، شهاب الدين، أبو الفضل، من مصنفاته "الإصابة في تمييز الصحابة" و"فتح الباري شرح صحيح البخاري". توفي سنة ٨٥٢ هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٣٩٥/٩، الإعلام: ١/ ١٧٨.
- (٢) انظر: فتح الباري: ١٥٨/٨.
- (٣) انظر: آخر مسألة في المبحث الخامس.
- (٤) انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول..



٣- قد تقرر في علم الأصول أن إعمال الأدلة أولى من إهمالها ،  
ومذهب ابن دقيق العيد أقرب إلى تحقيق هذه القاعدة ، فهو لم ينكر  
الإطلاق ، وعمل به في بعض الصيغ ، وعمل بالعموم في بعضها ،  
وجعل العموم قاضياً على الإطلاق إذا تعارضاً ، لاستلزام عموم  
الأشخاص والأفعال ، إلى عموم الأزمنة والأمكنة والأحوال . أما مذهب  
القرافي فقد جعل - الإطلاق حاكماً على العموم مطلقاً ، من غير نظر إلى  
استلزام الأشخاص والأفعال إلى زمان ومكان وحال ، لذا أحسب أن مذهب  
ابن دقيق العيد أدنى للحق فقد عمل بهذه القاعدة ما أمكنه العمل ، وراعى  
الإنصاف بين دلالة العموم والإطلاق ما وسعه الإنصاف .

### المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج ، لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) (هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي ت ٧٧١ هـ، دار الكتب العلمية- بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الحكام ، لتقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري الشهير بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) ، دار الكتب العلمية- بيروت.
- الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين علي بن محمد الأمدي (ت ٦٣١ هـ) ، دار الفكر ١٤٠١ هـ.
- أسد الغاية في معرفة الصحابة ، لعز الدين ابن الأثير الجوزي (ت ٦٣٠ هـ) ، تحقيق علي معوض- عادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان.
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) دار صادر- بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ.
- أصول ابن مفلح ، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣ هـ) ، تحقيق الدكتور فهد السدحان ، مكتبة العبيكان ، الرياض ١٤٢٠ هـ.
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، الطبعة الثامنة ، دار العلم للملايين ، بيروت- لبنان.

- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ، لأبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي (ت ٨٠٤ هـ) المعروف بابن الملقن ، تحقيق عبد العزيز بن أحمد المشيقح ، دار العاصمة - الرياض .
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن سعيد ابن عبد الرحمن آل سعود ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى.
- البحر المحيط في أصول الفقه ، لبيد الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) راجعه : الدكتور عمر الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت ١٤٠٩هـ.
- التعيين في شرح الأربعين ، لنجم الدين سليمان الطوفي (ت ٧١٦ هـ) ، المكتبة المكية - مكة المكرمة ١٤١٩ هـ.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لشهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، المكتبة الأثرية- باكستان.
- التمهيد في أصول الفقه ، لمحمود بن أحمد أبي الخطاب الكلوزاني (ت ٥١٠ هـ) ، تحقيق: د. مفيد أبو عمشة ، د. محمد علي إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ١٤٠٦ هـ.

- تيسير التحرير على كتاب التحرير ، لابن الهمام (ت ٨٦١هـ) ،  
لمحمد أمين المعروف بأمر بادشاه ، دار الفكر .
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لجلال الدين السيوطي  
(ت ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلمية- بيروت.
- جمع الجوامع مع حاشية البناني على شرح الجلال ، لتاج الدين  
عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، دار الفكر ١٤٠٢ هـ.
- حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام المسمى بالعدة ، لمحمد بن  
إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، المطبعة السلفية ١٣٧٩ هـ.
- الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع ، للكمال لمحمد بن أبي  
شريف الشافعي (ت ٩٠٦ هـ) ، مخطوط في مركز البحوث  
وإحياء التراث ، جامعة أم القرى رقم ٩٦.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، لتاج الدين عبد الوهاب  
ابن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ) ، تحقيق : علي معوض- عادل  
عبد الموجود ، عالم الكتب- بيروت ١٤١٩هـ.
- روضة الطالبين ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦  
هـ) ، تحقيق: عادل عبد الموجود ، علي معوض ، دار الكتب  
العلمية ، بيروت.
- سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ، لمحمد بن بخيت مفتي الديار  
المصرية ، ولد سنة ١٢٧١هـ ، مطبوع على هامش نهاية  
السؤل، عالم الكتب- بيروت ١٩٨٢م.

- سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان.
- سنن البيهقي (السنن الكبرى) ، لأبي بكر أحمد بن علي البيهقي (٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- سنن الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذني ، لأبي عيسى محمد ابن عيسى الترمذي (ت ٢٧٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٨ هـ.
- سنن الدارقطني ، للحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق : مجدي الشورى ، دار الكتب العلمية بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لشهاب الدين عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٣٢ هـ) ، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير -دمشق ، بيروت.
- شرح الإمام بأحاديث الأحكام ، لتقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري الشهير بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق: عبد العزيز محمد السعيد ، دار أطلس ١٤١٨ هـ.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، القاهرة- بيروت ١٣٩٣ هـ.

- شرح فتح القدير ، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١ هـ) ، دار التراث العربي- بيروت.
- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه ، لمحمد بن أحمد ابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة.
- شرح مختصر الروضة ، لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت ٧١٦ هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
- صحيح البخاري مع شرح فتح الباري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) دار صادر.
- صحيح مسلم مع شرح النووي، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- العدة في أصول الفقه ، للقاضي أبي يعلى الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق : د. أحمد المباركي ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ هـ.
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢ هـ) ، تحقيق: الدكتور أحمد الختم عبدالله ، المكتبة المكية ١٤٢٠ هـ.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) ، تحقيق: طارق عوض الله محمد ، دار ابن الجوزي .
- الفروق ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٢ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت- لبنان.
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري (ت ١٢٢٥ هـ) ، مطبوع بذييل مع المستصفي ، دار العلوم الحديثة ، بيروت.
- قواطع الأدلة في أصول الفقه ، لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الله الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، مكتبة التوبة.
- القواعد والفوائد الأصولية ، لأبي الحسن علاء الدين البعلبي المعروف بابن اللحام (ت ٨٠٣ هـ) ، تحقيق : عبد الكريم الفضيلي ، المكتبة العصرية ، بيروت.
- الكاشف عن المحصول في علم الأصول ، لأبي عبد الله محمد ابن عباد الأصفهاني (ت ٦٥٣ هـ) ، تحقيق: عادل عبد الموجود

- وعلي معوض ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان-
- الكليات ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ-) ، تحقيق : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٣ هـ .
- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور المصري (ت ٧٧١ هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- المحصول في علم الأصول ، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق: الدكتور طه جابر العلياني ، مطبعة الفرزدق ، الرياض ١٣٩٩ هـ .
- المستصفي من علم الأصول ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) ، دار العلوم الحديثة ، بيروت .
- المسودة في أصول الفقه ، لمجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ، وشهاب الدين عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية وشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر .
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، دار المعرفة، بيروت .



- المعتمد في أصول الفقه ، لأبي الحسين محمد بن علي البصري  
المعتزلي (ت ٤٣٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان.
- المغرب في ترتيب المعرب ، لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد  
المطرزي (ت ٦١٦ هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، لموفق الدين محمد بن  
قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ) ، دار الفكر- بيروت ١٤٠٥ هـ.
- منهاج السنة النبوية ، لتقي الدين أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ،  
تحقيق : الدكتور محمد رشاد سالم.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، لأبي عبد الله محمد بن  
عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب (ت ٩٥٤ هـ) ، دار  
الفكر ١٣٩٨ هـ.
- نفائس الأصول في شرح المحصول ، لشهاب الدين أحمد بن  
إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) ، تحقيق: عادل عبد الموجود-  
علي معوض ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة.
- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، لجمال الدين عبد الرحيم  
الإسنوي (ت ٧٧٢ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٢ م.